Comprehensive Journal of Science
Volume (9), Issue (36), (Sept 2025)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد(9) العدد (36) (سبتمبر 2025)
ردمد: 3014-6266

أنظمة المحاكم الالكترونية

محمد محمد صالح- عضو هيئة التدريس كلية القانون صرمان جامعة صبراتة
أبوعجلة عقيلة نصر - عضو هيئة التدريس كلية القانون صرمان جامعة صبراتة
mm199019901989@Gmail.com

تاريخ الاستلام:2025/8/9 –تاريخ المراجعة: 2025/9/9– تاريخ القبول:2025/9/19– تاريخ للنشر : 2025 /9/27

الملخص:

شهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا تكنولوجيًا متسارعًا أدى إلى بروز مفهوم التحول الرقمي في مختلف القطاعات، ومن بينها القطاع القضائي الذي تبنّى أنظمة المحاكم الإلكترونية بوصفها نقلة نوعية نحو العدالة الرقمية. يهدف هذا البحث إلى بيان دور المحاكم الإلكترونية في تحقيق العدالة الناجزة ورفع كفاءة العمل القضائي، من خلال دراسة ماهية هذه المحاكم وخصائصها وأسسها القانونية، واستعراض أبرز التجارب الدولية والعربية في هذا المجال. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن والاستقرائي لتقديم رؤية متكاملة حول فعالية المحاكم الإلكترونية، ومدى إسهامها في تعزيز الشفافية وتسهيل الوصول إلى العدالة. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام المحاكم الإلكترونية يسهم في تسريع إجراءات التقاضي وتقليل التكاليف وتحقيق المساواة بين المتقاضين، غير أنه يواجه تحديات تتعلق بالأمن المعلوماتي والحماية القانونية للبيانات. واختتم البحث بعدد من التوصيات أبرزها ضرورة تحديث التشريعات الوطنية، وتطوير البنية التحتية التقنية، وتدريب الكوادر القضائية على استخدام الأنظمة الإلكترونية الحديثة الكلمات المفتاحية التحول الرقمي – المحاكم الإلكترونية – العدالة الرقمية – التقاضي عن بُعد – التوقيع الإلكتروني – الإثبات الإلكتروني – النظام القضائي – الأمن المعلوماتي – الشفافية – التشريعات القانونية.

المقدمة:

شهد العالم في الآونة الأخيرة تطور سريع في الجانب التكنولوجي، وبالتالي، أصبح التحول الرقمي ضرورة لا غنى عنها في مختلف القطاعات، ومنها الجهاز القضائي. ظهرت أنظمة المحاكم الالكترونية كأحد التطورات الحديثة التي تهدف إلى المساهمة في رفع كفاءة النظام القضائي وتحقيق العدالة أسهل وأكثر شفافية ، كما أن هذه الأنظمة الحديثة تسمح للأطراف الوصول إلى الخدمات القضائية عبر الانترنت، مما يساهم في تقليل التكاليف والمحافظة على الوقت اللازم للإجراءات التقليدية.

تسعى الكثير من الدول إلى تبني هذه الأنظمة لتحسين تجربة التقاضي بطرق حديثة مرنة وعادلة،إلا أنه ومع ذلك لا تزال تواجه هذه الأنظمة تحديات تتعلق بالأمان والمحافظة على خصوصية المعلومات الخاصة بالأطراف مع تطوير البُناء التحتية التقنية.

أولا –أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال:

1. تحسين الكفاءة القضائية: توضيح كيف يمكن للمحاكم الإلكترونية أن تسهم في تسريع عملية التقاضي وتقليل الأعباء على المحاكم التقليدية.
2. تعزيز الشفافية والعدالة: تقديم فهم أعمق حول دور التكنولوجيا في تحقيق النزاهة وتقليل الأخطاء الإدارية.
3. الإفادة من التجارب الدولية: استعراض تجارب الدول الرائدة للاستفادة منها في تحسين النظم القضائية العربية.

ثانيا- إشكالية البحث

تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى فعالية المحاكم الإلكترونية في تحقيق العدالة الناجزة، وما هي التحديات التي تواجهها، وكيف يمكن الاستفادة من تجارب الدول الرائدة لتطوير هذا النموذج في الدول العربية؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي، مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1.ماهية المحكمة الالكترونية وخصائصها ؟

2. ما هي الأسس والمزايا التي تقوم عليها المحاكم الإلكترونية؟

3. ما هي أبرز التجارب الدولية للمحاكم الالكترونية وطرق إثباتها ؟

4. كيف يمكن مقارنة التجارب الدولية لتطبيق المحاكم الإلكترونية؟

ثالثا- منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة من المناهج العلمية لتقديم رؤية شاملة حول الموضوع:

1. المنهج الوصفي التحليلي: لوصف مفهوم المحاكم الإلكترونية وتحليل خصائصها ومزاياها .

2. المنهج المقارن: لمقارنة التجارب الدولية المختلفة في تطبيق المحاكم الإلكترونية وطرق إثباتها .

3. المنهج الاستقرائي: لاستخلاص الدروس المستفادة من التجارب الدولية ووضع توصيات لتطوير المحاكم الإلكترونية.

رابعا- خطة البحث

المطلب الأول:ماهية المحاكم الالكترونية

أولا – تعريف المحاكم الالكترونية وخصائصها

ثانيا- أساس ومزايا المحاكم الالكترونية

المطلب الثاني: التجارب الدولية للمحاكم الالكترونية وطرق إثباتها

أولا- التجارب الدولية للمحاكم الالكترونية

ثانيا- طرق إثبات المحاكم الالكترونية

هذا البحث يسعى إلى تقديم رؤية متكاملة تسهم في تطوير وتحديث نظم العدالة باستخدام التكنولوجيا الحديثةمما يجعل من الضروري دراسة سبل تحسينها وتطويرها.

المطلب الأول: ماهية المحاكم الالكترونية

تُعتبر المحاكم الالكترونية نقلة نوعية في الحياة المعاصرة، حيث ترتبط بالتطورات التكنولوجية ونظم المعلومات، فهي تعمل على تحويل البيانات إلى معلومات قابلة للتعامل والاستخدام بسهولة في الحياة اليومية [1]،كما تتميز المحاكم الالكترونية عن النظام التقليدي المعتمد في المحاكم بسرعة وسهولة الاتصال بالإضافة إلى إمكانية تبادل الوثائق والمستندات بين الاطراف المختلفة ، هذا الأمر يُسهم بشكل ايجابي في توفير الوقت والجهد لكل من القاضي والمتقاضي والمحامي.

وبالتالي سنتناول مفهوم المحاكم الالكترونية وخصائصها **(أولا)**، ثم أساس ومزايا المحاكم الالكترونية **(ثانياً)**

أولاً – مفهوم المحاكم الالكترونية وخصائصها تمثل المحكمة الالكترونية نموذجاً جديداً وغير مألوف في إدارة المعاملات القضائية وإجراءات التقاضي، حيث يتم التحول من النظام الورقي التقليدي إلى نظام يعتمد بالكامل على الإجراءات الالكترونية، وبناءً على ذلك ،يمكن تعريف المحكمة الالكترونية **(أ)** وبيان ما تتميز به من خصائص **(ب)**.

[1].جابر فهمي عمران ، لوجستيات الفضاء، دار الجامعة الجديدة ،سنة 2014 ، ص 104 .

أ- تعريف المحكمة الالكترونية

ومن هذا المنطلق، قام بعض من الفقهاء بتعريفها على النحو التالي:

أطلق عليها البعض "التقاضي الإلكتروني"[1]، واستخدم البعض مصطلح "التقاضي عن بعد"[2]،وأطلق عليها جانب أخر"المحكمة الرقمية"[3]،ومال عدد كبير من الفقهاء إلى تسميتها "المحاكم الإلكترونية"[4]، كما عرفها جانب من الفقهاء على أنها "منهجية جديدة تقوم على استخدام تقنية المعلومات والاتصال في ممارسة الوظائف الأساسية للمحاكم والإدارة القضائية، بقصد تحسين فعاليتها ونتائجها وكذلك جودة الخدمات المقدمة" [5]، وعرفها كذلك جانب أخر بأنها "حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود، يسمح ببرمجة الدعوى الالكترونية، ويتألف من شبكة الربط الدولية إضافة إلى مبنى المحكمة، بحيث يتيح الظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية، ويباشر من خلاله مجموعة من القضاة مهمة النظر في الدعاوى،والفصل فيها، بموجب التشريعات تخولهم مباشرة الإجراءات القضائية،وحفظ وتداول ملفات الدعاوى"[6].

ويرى البعض تعريفها بأنها "عملية نقل مستندات التقاضي الكترونياً إلى المحكمة المختصة عبر البريد الالكتروني، حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص، وإصدار قرار بشأنها القبول أو الرفض أو إرسال شعار إلى المتقاضيين يفيد علماً بما تم بشأن هذه المستندات"[7].

وقد مال فريق من الفقهاء إلى تعريفها بأنها "سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الربط الدولية (الانترنت) أو بالاعتماد على أنظمة الكترونية واليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين"[8].

ب - خصائص أنظمة المحاكم الالكترونية

1- استخدام التبادل الالكتروني للمستندات والأوراق

من أبرز الخصائص التي تميز المحكمة الإلكترونية هو اعتمادها الكامل على الوسائل التقنية الحديثة، مما يلغي الحاجة إلى استخدام الوثائق والمستندات الورقية في مختلف الإجراءات القانونية والإدارية.

يتم تبادل البيانات والمعلومات بين الأطراف المتقاضية وهيئة المحكمة، بالإضافة إلى الموظفين المختصين، بشكل إلكتروني بالكامل، ويشمل ذلكجميع المراسلات، الطلبات، والمستندات المتعلقة بالقضايا.

هذا التحول الرقمي لا يقتصر فقط على تسهيل الإجراءات وتسريعها، بل يسهم أيضًا في تقليل الأخطاء الناجمة عن التعامل اليدوي، وتوفير الوقت والجهد لجميع الأطراف المعنية.

تحقيق هذا النموذج الرقمي المتكامل يعبر عن الهدف الأساسي من إنشاء المحاكم الإلكترونية، وهو تعزيز الكفاءة والشفافية في المنظومة القضائية، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة.

---

1. عمر لطيف كريم ألعبيدي ، التقاضي الإلكتروني والية التطبيق ،دراسة مقارنة،مجلة جامعة تكريت للحقوق،العراق،السنة 1،العدد2،الجزء1،2017،ص215.
2. أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد ،مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون،جامعة الكوفة،العدد7،العدد21،2014،ص103.
3. محمد رضوان هلال ،المحكمة الرقمية ، الدار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ،2007،ص5.
4. صفاء أو تاني،المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،سوريا،العدد1،المجلد 28،2012، ص165.
5. عبد الوافي أيكد،المحكمة الرقمية والنظم المعلوماتية لوزارة العدل،المكتب المحلي بمراكش ،بدون سنة نشر ،ص3
6. نهى الجلا،المحكمة الالكترونية، المجلة المعلوماتية ، سوريا، السنة الخامسة، العدد 47، كانون الأول ، 2010 ص50، وفي ذات المعنى انظر نواف صالح الزهراني، المحكمة الالكترونية في عصر تكنولوجيا المعلومات، بحث منشور عبر شبكة الانترنت 2020-12-12 ,http://alriyadh.com/380971
7. خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني، الدعوة الالكترونية وإجراءاتها إمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص13.
8. أسعد فاضل، التقاضي عن بعد، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة الكوفة، العدد 7 ، العدد 21، 2014، ص 103

2- استخدام الوسائط الالكترونية

التقاضي الإلكتروني يشترك مع التقاضي التقليدي في الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق العدالة وحل النزاعات، إلا أنه يختلف عنه من حيث الأسلوب والإجراءات المستخدمة.

فالتقاضي الإلكتروني يعتمد بشكل كامل على الوسائط الإلكترونية التي تسهل إجراءاته وتختصر المسافات بين الأطراف، تشمل هذه الوسائط أجهزة الحاسوب المتصلة بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) أو بشبكات اتصال داخلية مخصصة، مما يتيح نقل التعبير عن الإرادة بشكل إلكتروني فوري.

هذا النظام الحديث يُمكّن الأطراف المعنية من المشاركة في العملية القضائية دون الحاجة إلى الحضور المادي في مكان واحد، حيث يمكنهم التفاعل في نفس اللحظة بالرغم من تباعدهم المكاني. ويعمل ذلك على توفير الوقت والجهد، مع تعزيز الكفاءة والدقة في سير الإجراءات القضائية.

يُعتبر هذا التحول الرقمي في التقاضي خطوة نحو مواكبة التطورات التكنولوجية التي تهدف إلى تحسين الخدمات القضائية وتقريب العدالة من المواطنين بغض النظر عن مواقعهم الجغرافية[1].

3- السداد الالكتروني

من أبرز السمات التي تميز المحكمة الإلكترونية هو اعتمادها على أنظمة السداد الإلكتروني[2] كبديل حديث عن وسائل الدفع التقليدية باستخدام النقود العادية.

يُتيح هذا النظام للمتقاضين سداد الرسوم المتعلقة بالإجراءات القضائية بسهولة ويسر عبر وسائل الدفع الإلكترونية المتطورة. وتشمل هذه الرسوم رسوم رفع الدعوى، وقيدها، بالإضافة إلى الغرامات، الكافلات، وأي مستحقات مالية أخرى ذات صلة بالإجراءات القضائية.

آلية السداد الإلكتروني توفر العديد من المزايا، منها تسهيل عملية الدفع وتقليل الحاجة إلى الحضور الشخصي للمحاكم أو التعامل النقدي، مما يعزز من سرعة ودقة الإجراءات، كما تساهم هذه الوسيلة في تحقيق مستويات أعلى من الشفافية، حيث يتم تسجيل جميع المعاملات المالية إلكترونياً، مما يحد من فرص الخطأ أو التلاعب.

يأتي هذا التوجه نحو السداد الإلكتروني كجزء من جهود التحول الرقمي في النظام القضائي، بهدف تحسين كفاءة الخدمات المقدمة وتقليل الأعباء على المتقاضين، بما يتماشى مع التطورات التكنولوجية الحديثة واحتياجات المجتمع المتزايدة.

4- سرعة تطبيق إجراءات التقاضي

تُعد سرعة تطبيق إجراءات التقاضي من أبرز المزايا التي تسعى المحاكم الإلكترونية إلى تحقيقها، حيث إن أحد أبرز التحديات التي تواجه الخصومة القضائية في النظام التقليدي هو الوقت الطويل الذي تستغرقه عملية تبادل الأوراق والملفات بين أطراف النزاع والجهات القضائية. هذه العملية لا تقتصر على استهلاك الوقت فحسب، بل تتطلب أيضًا نفقات مالية وجهودًا إضافية تتعلق بالنقل والتوثيق.

من خلال الاعتماد على التبادل الإلكتروني للملفات والمستندات، يمكن تقليص هذه الفترات الزمنية بشكل كبير، حيث يتم إرسال واستلام الوثائق اللازمة في لحظات عبر الوسائط الرقمية، مما يسهم في تسريع سير الخصومة القضائية بشكل ملحوظ.

إلى جانب ذلك، يسهم النظام الإلكتروني في معالجة مشكلة ازدحام المراجعين والمتقاضين في أروقة المحاكم التقليدية، حيث تقل الحاجة إلى الحضور الفعلي لإتمام الإجراءات الروتينية. هذا التحول الرقمي لا يقلل فقط من الزحام داخل المحاكم، بل

---

[1]. عصماني ليلى ،نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية،مجلة المفكر ،جامعة وهران ،الجزائر،المجلد 11،العدد1،سنة 2016،ص216

[2]. الدفع الالكتروني هو نظام متكامل توفره المؤسسات المالية والمصرفية بهدف جعل عملية الدفع الالكتروني سهله وأمنه . لمزيد من التفصيل راجع https:llsecurionpay.com\blog\how-to-define-e-payments\.1-12-2024:

يؤدي أيضًـــا إلى تحســين بيئة العمل وزيادة جودة الخدمات المقدمة في مبنى المحكمة، مما ينعكس إيجابًا على كفاءة النظام القضائي ورضا المستخدمين[1].

5- إثبات إجراءات التقاضي

في ظل التطورات التقنية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت الكتابة اليدوية والتوقيعات الحية على الأوراق أداة تقليدية للإثبات أمام المحاكم، حيث تُعتبر أدلة ذات حجية قانونية معترف بها في إطار إجراءات التقاضي التقليدية. ومع ذلك، فإن الانتقال نحو المحاكم الإلكترونية يفرض تحديات جديدة تتعلق بكيفية التعامل مع المستندات الإلكترونية ومباشرة الإجراءات عبر الوسائل الرقمية، مع ضمان منح هذه الأدوات والمستندات ذات الحجية التي تتمتع بها الأدلة التقليدية.

في هذا السياق، يبرز التوقيع الإلكتروني[2] كعنصر حيوي في تعزيز الثقة والمصداقية بالمستندات والإجراءات الإلكترونية. فالتوقيع الإلكتروني لا يقتصـــر على كونه مجرد بديل للتوقيع التقليدي، بل يعد أداة تكنولوجية متقدمة تهدف إلى تحقيق أعلى مستويات الأمان والموثوقية، مما يُمكن الجهات القضائية من تسيير العمل إلكترونيًا بفاعلية وكفاءة، دون المساس بمبدأ العدالة أو النزاهة.

ومن هنا، تبرز أهمية وضع إطار قانوني محكم لتقنين الإجراءات والمستندات الإلكترونية، بما يضمن منحها حجية قانونية مساوية لتلك التي تتمتع بها الأدلة التقليدية. وهذا يتطلب تعديل النصوص التشريعية السارية أو استحداث قوانين جديدة تتناسب مع طبيعة العمل القضائي الإلكتروني، بحيث توفر الحماية القانونية اللازمة للأطراف المتعاملين وتضمن الاعتراف الكامل بالمستندات الإلكترونية والتوقيعات الرقمية في المحاكم.

إن تقنين هذه الإجراءات لا يُعد مجرد رفاهية، بل هو ضرورة ملحة لمواكبة التغيرات الحاصلة في مجال التكنولوجيا وتعزيز كفاءة المنظومة القضـائية. فإضـفاء الحجية القانونية على المسـتندات الإلكترونية والتوقيعات الرقمية يسـاهم في تسـريع إجراءات التقاضي، ويُقلل من التكاليف المرتبطة بالإجراءات الورقية، فضلاً عن تحسين تجربة المتعاملين مع النظام القضائي بشكل عام.

ثانيا- أساس ومزايا المحاكم الالكتروني

أساس المحاكم الإلكترونية يرتكز على تسخير التكنولوجيا لتحقيق العدالة بطريقة أكثر سهولة وشفافية، فمن خلال استخدام أنظمة التكنولوجية المتقدمة، يمكن تقديم الدعاوى لإجراء المحاكمات وإصدار الإحكام عن بعد،مما يساهم في توفير الوقت والجهد للإطراف المعنية،سواء كانوا قضاة أو محامين أو أطراف دعوى.

هذه المنهجية تعد استجابة مباشره لمتطلبات العصر ،حيث أصبح التوجه نحو الرقمية وسيلة لتحسين العمليات التقليدية التي غالباً ما تكون بطيئة ومعقدة .

في ظل هذه التطورات ،تتعاظم أهمية دراسة المحاكم الإلكترونية من حيث أساسها ومزاياها ،لفهم دورها في تحسين الوصول على العدالة وتحقيق المساواة بين الأفراد.

وبالتالي نتناول في هذه الجزئية ،أساس المحاكم الالكترونية **(أولا)** ثم نتبعها مزايا المحاكم الإلكترونية **(ثانيا)**.

1. نصيف جاسم محمد الكر عاوي ؛هادي حسين عبد علي الكعبي ،مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ،مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون ،جامعة بابل ،العراق،السنة الثامنة ،العدد الأول ،سنة 2016،ص287.

2 عرفة المادة الأولى الفقره29 من القانون الليبي رقم 6 لسنة 2022 التوقيع الالكتروني بأنه "وسيط إلكتروني ملموس يستعمل في عمليات السحب أو الإيداع أو الدفع الإلكتروني باستخدام الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات".

أولا- أساس المحاكم الالكترونية

1- الإطار التشريعي

يمكن القول بأن تأسيس المحاكم الإلكترونية يتطلب مجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن تطبيق إجراءاتها وفق صيغة قانونية سليمة تحقق العدالة وتنظم سير العمل القضائي. ومن أبرز هذه العناصر يأتي الإطار التشريعي الذي يعد حجر الأساس في بناء هذا النوع من المحاكم.

الإطار التشريعي هو مجموعة القوانين والأنظمة التي توضح وتحدد المفاهيم الأساسية المتعلقة بالمحاكم الإلكترونية، وتضع القواعد والإجراءات القانونية الواجب إتباعها لتسيير العمل القضائي إلكترونيًا. يشمل هذا الإطار تعريفًا دقيقًا لمفهوم المحاكم الإلكترونية وطبيعة الخدمات التي تقدمها، إلى جانب تحديد الأدوار والمسؤوليات لجميع الأطراف المعنية.

علاوة على ذلك، يجب أن يتضمن الإطار التشريعي نصوصًا واضحة حول كيفية إصدار الأحكام القضائية في المحاكم الإلكترونية، مع مراعاة الجوانب التقنية والقانونية التي تضمن دقة وموثوقية الإجراءات. كما يجب أن يُبين الآليات المعتمدة لتنفيذ هذه الأحكام على أرض الواقع، بما يحقق التوازن بين الجانب القانوني والتقني، ويكفل احترام جميع الأطراف للأحكام الصادرة[1].

إن وجود إطار تشريعي متكامل وفعال يسهم في تحقيق الهدف الأساسي للمحاكم الإلكترونية، وهو توفير نظام قضائي عادل وسريع ومتطور يتماشى مع تطورات العصر الرقمي، ويضمن تحقيق العدالة بصورة شفافة وقابلة للتطبيق.

2- الموارد البشرية (القضاة وأعوانهم)

لا شك أن مفهوم المحاكم الإلكترونية يعتمد على تقديم الخدمات القضائية باستخدام التكنولوجيا الحديثة، لكنه لا يختلف جوهريًا عن المحاكم التقليدية إلا من حيث الوسائل المستخدمة في تنفيذ الإجراءات. ورغم اعتماد المحاكم الإلكترونية بشكل أساسي على الأنظمة الرقمية والأدوات التقنية، فإن وجود العنصر البشري، وخاصة القضاة وأعوانهم، يظل أمرًا ضروريًا ولا غنى عنه في هذا النوع من المحاكم.

فالقاضي يبقى الطرف الأساسي في العملية القضائية، حيث ينظر في النزاعات ويصدر الأحكام بناءً على القوانين المعمول بها. وفي سياق المحاكم الإلكترونية، لا تقتصر مهامه على فهم القوانين وتطبيقها فحسب، بل تتطلب أيضًا قدرات إضافية تمكنه من التفاعل مع البيئة الرقمية. يجب أن يكون القاضي ملمًا باستخدام الأجهزة الإلكترونية مثل الحواسيب، وقادرًا على التعامل مع البرمجيات القضائية المتخصصة التي تدعم إدارة الدعاوى وتسهيل الإجراءات.

إن القاضي في المحاكم الإلكترونية يتحمل مسؤولية الإطلاع على الدعاوى المقدمة عبر المنصات الرقمية، وتحليل الأدلة والمستندات الإلكترونية، ودراستها بدقة تمهيدًا لإصدار الحكم العادل. هذا يتطلب تدريبًا متخصصًا يضمن له الكفاءة في التعامل مع التكنولوجيا الحديثة إلى جانب معرفته القانونية العميقة.

إضافة إلى القضاة، فإن أعوان القضاء، مثل الكتبة والمساعدين القانونيين، يلعبون دورًا هامًا في دعم سير العمل داخل المحاكم الإلكترونية. فهم مسؤولون عن إدارة العمليات الرقمية، وتنظيم الوثائق الإلكترونية، وضمان تكامل النظام التقني مع الإجراءات القضائية.

لذلك، يمكن القول إن نجاح المحاكم الإلكترونية يعتمد بشكل كبير على تطوير مهارات الموارد البشرية العاملة فيها، بحيث تجمع بين الكفاءة القانونية والقدرة على استخدام التكنولوجيا بفعالية، مما يسهم في تحقيق العدالة بشكل سريع وشفاف في ظل العصر الرقمي.

[1] عمر لطفي كريم العبيدي ،التقاضي الالكتروني والية تطبيق ،بحث منشور على مجلة جامعة تكريت سنة المجلد العدد 3 لسنة 2017

3- الموقع الإلكتروني

لا شك أن الوصول إلى الخدمات القضائية بشكل إلكتروني يتطلب في المقام الأول إنشاء موقع إلكتروني مخصص للمؤسسة القضائية المعنية، مثل المحكمة. يُعد هذا الموقع بوابة رقمية تتيح للأطراف المختلفة، سواء كانوا قضاة أو محامين أو أطراف نزاع، الوصول إلى المعلومات والخدمات القضائية بسهولة وفعالية،يهدف الموقع الإلكتروني إلى توفير منصة متكاملة تُسهم في تنظيم العمل القضائي وتبسيط الإجراءات.

يتم تصميم الموقع ليشمل مجموعة من الأقسام المخصصة التي تُرتب وفقًا لاحتياجات المستخدمين المختلفة. على سبيل المثال، قد يحتوي الموقع على قسم مخصص لتقديم الدعاوى إلكترونيًا، حيث يمكن للأفراد رفع قضاياهم مباشرة دون الحاجة إلى الحضور الشخصي. كما يمكن أن يتضمن قسمًا لمتابعة سير القضايا، يتيح للأطراف الاطلاع على آخر المستجدات المتعلقة بقضاياهم، مثل مواعيد الجلسات أو القرارات الصادرة.

علاوة على ذلك، قد يحتوي الموقع على قسم خاص بالأحكام القضائية السابقة، يتيح للقضاة والمحامين الاطلاع على السوابق القضائية التي يمكن أن تكون مرجعًا في القضايا الحالية، كما يمكن أن يضم قسمًا لتقديم طلبات إلكترونية، مثل طلب الاستئناف أو طلب الاطلاع على ملفات معينة.

بالإضافة إلى التنظيم الداخلي للموقع، يجب أن يراعي تصميمه سهولة الاستخدام، بحيث يكون واجهته واضحة وبسيطة تُسهل الوصول إلى المعلومات والخدمات المطلوبة. ومن المهم أيضًا أن يكون الموقع مزودًا بأحدث معايير الأمان الرقمي لضمان حماية البيانات الشخصية والقضائية التي يتم تبادلها عبره.

إن إنشاء موقع إلكتروني فعّال يمثل خطوة أساسية في دعم التحول الرقمي للمحاكم، حيث يُسهم في تحسين كفاءة العمل القضائي وتعزيز الشفافية، فضلًا عن توفير الوقت والجهد لجميع الأطراف المتعاملة مع المؤسسة القضائية.

4- الشبكات

تقوم فكرة المحاكم الإلكترونية على تحويل الملفات والإجراءات القضائية من صيغتها التقليدية المعتمدة على الأوراق إلى صيغة رقمية تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. لتحقيق ذلك، تصبح الشبكات الإلكترونية عنصرًا أساسيًا في تسهيل عمليات نقل الملفات والمعلومات بطريقة آمنة وسريعة. هذه الشبكات تُعد البنية التحتية التي تربط بين مختلف الأطراف المعنية في العملية القضائية، سواء داخل المحكمة أو خارجها.

نقل الملفات الإلكترونية يبدأ من رفع الدعوى عبر الموقع الإلكتروني الخاص بالمحكمة، ويتطلب ذلك وجود اتصال بشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). من خلال هذه الشبكة، يتمكن المدعي أو وكيله من إرسال الملفات والمستندات الخاصة بالقضية مباشرة من جهاز الحاسوب الخاص به إلى النظام الإلكتروني للمحكمة. يتم ذلك باستخدام واجهة إلكترونية مخصصة تُضمن السرعة والسهولة في تقديم الدعاوى مع الحفاظ على سرية المعلومات.

بالإضافة إلى الشبكات العامة مثل الإنترنت، تعتمد المحاكم الإلكترونية أيضًا على شبكات داخلية خاصة تُعرف بـ الشبكات المحلية (LAN). هذه الشبكات تربط بين أجهزة الحاسوب داخل المحكمة، مما يتيح للقضاة وموظفي المحكمة وأعوانهم تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالقضايا بكل أمان وسرية. تُستخدم هذه الشبكات الداخلية لتسهيل الوصول إلى قواعد البيانات الخاصة بالمحكمة، التي تحتوي على معلومات حساسة تشمل تفاصيل القضايا، الأحكام الصادرة، وأي مستندات أخرى ذات صلة.

علاوة على ذلك، تُسهم الشبكات في تعزيز كفاءة العمل داخل المحكمة، حيث تتيح للقضاة وموظفي المحكمة التعاون بشكل مباشر وسريع دون الحاجة إلى تداول المستندات الورقية. كما تُستخدم هذه الشبكات لتحديث أنظمة إدارة القضايا بشكل لحظي، مما يضمن أن تكون المعلومات المتاحة دقيقة ومحدثة في جميع الأوقات[1].

[1] صفاء اوتاني،المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق ،المرجع السابق ، ص 156.

إن إنشـاء شـبكات إلكترونية قوية وآمنة يمثل حجر الزاوية في نجاح المحاكم الإلكترونية، فهي لا تسـهم فقط في تسـريع الإجراءات القضـائية، بل تضـمن أيضًـا حماية المعلومات وضـمان وصـولها إلى الأطراف المخولة فقط، مما يعزز الثقة في النظام القضائي الرقمي.

5- أجهزة الحاسوب وملحقاتها

تلعب أجهزة الحاسـوب وملحقاتها دورًا محوريًا في عمل المحاكم الإلكترونية، حيث تتيح للقضـاة وموظفي المحكمة إمكانية الاطلاع على ملفات الدعاوى وإدارتها بشكل مباشر وسريع. تُعد هذه الأجهزة أدوات أساسية لضمان سير العمل بكفاءة في البيئة الرقمية، إذ توفر الدعم التقني اللازم لتسهيل أداء المهام القضائية والإدارية.

تتنوع أجهزة الحاسـوب المسـتخدمة في المحاكم الإلكترونية حسـب طبيعة الأدوار التي يؤديها الموظفون. فبعض الأجهزة مخصـصـة للقضـاة لتمكينهم من مراجعة القضـايا ودراسـتها بدقة، بينما تُسـتخدم أجهزة أخرى من قبل الكتبة والمسـاعدين القانونيين لتنظيم وإدارة الوثائق الإلكترونية، وتسجيل البيانات، ومتابعة سير القضايا عبر الأنظمة الرقمية.

إلى جانب أجهزة الحاسـوب، تشـمل ملحقاتها مثل الطابعات والماسـحات الضـوئية وأجهزة تخزين البيانات التي تُسـتخدم في معالجة المسـتندات الورقية وتحويلها إلى صـيغة إلكترونية، مما يسـهم في تقليل الاعتماد على الورق وتبسـيط الإجراءات. كما تُعد الأجهزة التي تتيح الاتصـال الآمن بالأنظمة الإلكترونية، مثل الخوادم وشبكات الاتصـال، عناصـر أسـاسية لضـمان حماية البيانات وسـرية المعلومات القضـائية،علاوة على ذلك، لا تقتصـر أهمية هذه الأجهزة على الجانب المادي فقط، بل تتكامل مع البرامج والتطبيقات الإلكترونية المصـممة خصـيصًـا لإدارة ملفات القضـايا. تتضـمن هذه البرامج أنظمة لإدارة المحاكم التي تسـاعد في تتبع تقدم القضايا، وجدولة الجلسات، وتوثيق الأحكام. كما تعمل على تسهيل التواصل بين الأطراف المختلفة في العملية القضائية، مثل القضاة، والمحامين، وأطراف الدعوى

لذلك، فإن تحقيق الكفاءة والفعالية في عمل المحاكم الإلكترونية يتطلب توافر أجهزة حاسـوب حديثة وملحقات متطورة إلى جانب برمجيات متخصصة، مما يضمن تكامل العناصر التقنية مع الإجراءات القانونية في بيئة عمل رقمية آمنة ومتقدمة.

ثانيا- مزايا المحاكم الالكترونية

1- الاقتصاد في الوقت والجهد والمال

يمثل التحول إلى المحكمة الإلكترونية خطوة جوهرية تسهم في تحقيق ميزة مهمة للأطراف في الدعاوى القضائية. إذ يُمكنهم من تقديم الدعاوى ومتابعتها إلكترونيًا دون الحاجة إلى ترك أعمالهم أو الانتقال إلى مقرات المحاكم. هذا التطور يوفر عليهم عناء السفر وتحمل مشقة الذهاب إلى المحاكم، لا سيما إذا كانت تلك المحاكم بعيدة عن أماكن إقامتهم، مما قد يكون مكلفًا ومتعبًا.

من خلال النظام الإلكتروني، يصبح بإمكان الأطراف ممارسة حقهم في التقاضي بسهولة وسلاسة دون التأثير السلبي على حياتهم المهنية أو الشـخصـية. كما يسـاهم ذلك في خفض النفقات المرتبطة بإجراءات التقاضـي التقليدية، سـواء المتعلقة بتقديم الدعوى أو متابعة إجراءاتها.

وعليه، فإن التحول إلى المحكمة الإلكترونية يعد تطبيقًا عمليًا وفعالًا لمبدأ التيسير على المتقاضـين، وهو مبدأ أسـاسـي في تعزيز العدالة وسهولة الوصول إليها. هذا التحول لا يقتصر فقط على تسهيل الإجراءات بل يعزز كذلك من كفاءة النظام القضائي، ويوفر الموارد، ويضمن استخدامًا أمثل للتقنيات الحديثة بما يخدم مصلحة المجتمع ككل[1].

[1]هدى مجدي ،النظام القضائي وقواعد المرافعات المدنية والتجارية ،الطبعة الأولى ،مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،سنة 2018،ص31.

2- استمرارية

تتميز المحكمة الإلكترونية بمرونة كبيرة فيما يتعلق بأوقات العمل مقارنة بالمحاكم التقليدية. ففي النظام التقليدي، تعمل المحاكم ضمن أوقات محددة خلال أيام الدوام الرسمي، حيث تفتح أبوابها في مقراتها الثابتة لاستقبال القضاة والموظفين والجمهور. وغالبًا ما تقتصر هذه الأوقات على ساعات محددة خلال اليوم، مع استثناء أيام العطل الرسمية والأعياد التي تتوقف فيها الأعمال. هذا يعني أن الوصول إلى خدمات القضاء التقليدي يكون مرتبطًا بقيود زمنية ومكانية محددة.

أما المحكمة الإلكترونية، فتختلف تمامًا في هذا السياق، إذ يتمثل وجودها في منصة إلكترونية متاحة على مدار الساعة طوال أيام السنة دون انقطاع. وهذا يتيح للمتقاضين الوصول إلى خدماتها في أي وقت يناسبهم، سواء كان ذلك أثناء ساعات العمل التقليدية أو خارجها، وحتى في أيام العطل الرسمية. بفضل هذه المرونة، يتمكن ذوو الشأن من ممارسة حقوقهم في الالتجاء إلى القضاء دون أي عائق زمني أو مكاني، مما يعزز من سهولة الوصول إلى العدالة.

ومن جهة أخرى، يعكس هذا التطور أهمية التكيّف مع متطلبات العصر الرقمي، حيث يتم تحقيق مبدأ استمرارية العدالة من خلال توفير منصة تتيح للمتقاضين تقديم طلباتهم واستلام خدماتهم القضائية في أي وقت يرونه مناسبًا. وبهذا، تسهم المحكمة الإلكترونية في إزالة الحواجز التقليدية التي قد تعوق الوصول إلى القضاء، مما يجعلها نموذجًا متقدمًا لتحقيق العدالة بشكل مستدام ومتاح للجميع[1].

3- المرونة في الإجراءات القضائية الإلكترونية

تعد المرونة من أبرز المزايا التي يقدمها النظام الإلكتروني للمحاكم، حيث يتم تصميم وتنفيذ الإجراءات اللازمة لرفع الدعاوى والسير بها وفقًا لما ينص عليه القانون، وكل ذلك عبر الموقع الإلكتروني المخصص للمحكمة. يحتوي هذا الموقع على إعدادات متقدمة، ونماذج مصممة بعناية، ومراحل واضحة، تهدف جميعها إلى تبسيط استقبال الطلبات، النظر في الدعاوى، إصدار الأحكام، وحتى معالجة الاعتراضات على الأحكام، وذلك بأسهل وأبسط الطرق الممكنة[2].

هذا النظام الإلكتروني يمكّن القضاة، أعوان القضاء، والمسؤولية عن إدارة الموقع من التفاعل بشكل مباشر مع الحاجات العملية للأطراف المتقاضين. كما يتيح لهم رصد العقبات التي قد تعيق الأطراف عن ممارسة حقوقهم القانونية. على سبيل المثال، قد يواجه الخصوم صعوبات تتعلق بتقديم الطلبات أو متابعة الإجراءات، أو قد يواجه أعوان القضاء تحديات في أداء مهامهم على الوجه الأكمل.

من خلال هذا النظام، تتاح الفرصة لمعالجة تلك الصعوبات وإيجاد الحلول المناسبة لها ضمن إطار القانون. يتم العمل على تحسين الإجراءات وتطوير المنصة لتوفير بيئة مرنة تلبي احتياجات جميع الأطراف، مما يسهم في تحقيق عدالة أسرع وأكثر فعالية، ويعزز الثقة بالنظام القضائي الإلكتروني.

وهكذا، فإن المرونة في النظام الإلكتروني للمحاكم ليست مجرد تسهيل للإجراءات، بل هي خطوة نحو بناء منظومة قضائية قادرة على التكيف مع المتغيرات الحديثة وتقديم أفضل الخدمات للأفراد والمجتمع.

4- الاستجابة لتطلعات العصر ومتطلبات التطور التكنولوجي.

يشكل مفهوم الاستجابة لتطلعات العصر ضرورة ملحة في ظل التطور التكنولوجي المُتسارع الذي أصبح جزءًا لا يتجزأ من حياة الأفراد والمجتمعات، بل وأصبح يسيطر بشكل كبير على العديد من التصرفات والأنشطة اليومية. ومع تعقّد المجتمعات الحديثة وتداخلها، أصبحت الحاجة ماسة لتبني أدوات وأساليب عصرية تواكب هذا التقدم وتلبي متطلباته.

---

[1]. طلعت دويدار ،الوسيط في شرح نظام المرافعات الشرعية ،الطبعة الثانية ،دار حافظ ،جدة،سنة 2015 ،ص 27.

[2] اسعد منديل ،التقاضي عن بعد،مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ،جامعة الكوفة ،المجلد 1،عدد21 ،العراق ، سنة 2014 ،ص108

لم يعد من المقبول في عصرنا الحالي التمسك بالأنظمة التقليدية القديمة التي قد تعيق تحقيق الفعالية والمرونة في مختلف المجالات، ومنها المجال القضائي. فالاعتماد على التقنيات الحديثة يعزز من كفاءة العمل ويسهم في توفير الوقت والجهد، إلى جانب تسهيل الإجراءات وتقريب الخدمات من الأفراد.

إن تجاهل هذه التطورات قد يؤدي إلى فجوة بين الواقع ومتطلبات الحياة اليومية، ما ينعكس سلبًا على أداء المؤسسات وقدرتها على تلبية احتياجات المجتمع. ومن هنا، تصبح الاستجابة للتطور التكنولوجي ليست مجرد خيار، بل ضرورة حتمية لضمان مواكبة العصر وتحقيق التقدم المستدام في جميع القطاعات.

تبني التكنولوجيا في إدارة الأمور اليومية، وخاصة في الأنظمة القضائية، يمثل خطوة جوهرية نحو التحديث والتطوير، ويعد ترجمة فعلية لفهم متطلبات العصر واستيعاب احتياجات الأفراد في المجتمعات المتغيرة. بذلك، يتم تحقيق التكامل بين ما يتطلبه الحاضر وما يمكن أن يضمن مستقبلًا أكثر كفاءة وازدهارًا.

5- الحيلولة دون تعميق الخصومة بين المتقاضيين.

يتطلب الحضور إلى مقر المحكمة التقليدية التواجد الجسدي لأطراف النزاع في مكان واحد، مما يعني اجتماعهم في بيئة مشتركة أثناء سير الإجراءات القضائية. هذا الاحتكاك المباشر بين الأطراف قد يؤدي في بعض الحالات إلى تصاعد التوتر بينهم، خاصة إذا كانت العلاقة بينهم متوترة أو معقدة بطبيعتها. وفي ظل هذه الظروف، قد تصبح البيئة القضائية مكانًا لظهور المشاحنات أو حتى تدهور العلاقات القائمة بين الأطراف المتنازعة.

إن التواجد الجسدي في المحكمة التقليدية لا يقتصر فقط على متابعة الإجراءات القانونية، بل قد يعزز أيضًا الشعور بالضغط النفسي بسبب المواجهة المباشرة مع الطرف الآخر. وقد يكون لذلك تأثير سلبي على الأطراف، حيث يخلق بيئة غير مريحة تتعارض أحيانًا مع الجهود الرامية إلى حل النزاع بشكل هادئ ومنصف. هذا التحدي يُبرز أحد أوجه القصور في النظام التقليدي، حيث قد تصبح المحكمة مكانًا لزيادة الانقسام بين الأطراف بدلاً من تقريب وجهات النظر وحل النزاعات بشكل أكثر سلاسة.

لذلك، تمثل المحكمة الإلكترونية حلاً بديلاً يُجنّب الأطراف الحاجة إلى التواجد الجسدي والتفاعل المباشر، مما يقلل من فرص حدوث المشاحنات ويتيح معالجة القضايا في بيئة أكثر حيادية وهدوءًا[1].

6- الحد من بعض المخاطر

قد ينطوي الالتجاء إلى المحاكم التقليدية والذهاب إلى مقارها على مخاطر متعددة، بعضها يرتبط بطبيعة التواجد الجسدي في مباني المحاكم نفسها، وهو ما قد يثير مخاوف تتعلق بالسلامة العامة، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمع ككل. ففي بعض الظروف الاستثنائية، قد تشكل المخاطر البيئية أو الأمنية عائقًا كبيرًا أمام الوصول إلى مقار المحاكم. على سبيل المثال، خلال فترات الحروب أو الاضطرابات السياسية والفتن، قد يصبح التنقل إلى المحكمة محفوفًا بالمخاطر، مما يجعل الالتزام بالإجراءات القضائية أمرًا صعبًا بل وربما مستحيلًا في بعض الأحيان.

وبالإضافة إلى ذلك، قد تظهر تحديات أخرى مرتبطة بالأزمات الصحية مثل انتشار الأوبئة أو الأمراض المعدية. ففي مثل هذه الحالات، يمكن أن يشكل التواجد في الأماكن المزدحمة، بما في ذلك المحاكم، خطرًا على الصحة العامة، مما يدفع السلطات إلى اتخاذ تدابير وقائية قد تصل إلى حد إغلاق أبواب المحاكم بشكل كامل. مثل هذه الإجراءات تهدف إلى حماية الأفراد والمجتمع، لكنها تؤدي أيضًا إلى تعطيل سير العدالة وتعقيد حصول الأفراد على حقوقهم القضائية.

هذه المخاطر تبرز أحد أوجه الضعف في النظام التقليدي، حيث يعتمد بشكل أساسي على التواجد المادي في مقار المحاكم لإتمام الإجراءات القانونية. ومع ذلك، توفر المحكمة الإلكترونية بديلاً مبتكرًا يتغلب على هذه العقبات. من خلال إتاحة الوصول

[1] صفاء اوتاني ،المحكمة الالكترونية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ،العدد 1 ,الكوفة ،العراق ، سنة 2020،ص180

إلى العدالة عبر المنصات الرقمية، يمكن للأطراف متابعة قضاياهم دون الحاجة إلى التواجد الجسدي، مما يقلل من تأثير الظروف الاستثنائية ويضمن استمرارية النظام القضائي في جميع الأحوال.

7- المساواة والمحايدة

يؤدي تبني مفهوم المحكمة الإلكترونية إلى تعزيز مجموعة من المبادئ الأساسية التي تضمن التعامل العادل والمنصف مع جميع المتقاضين، مع التركيز على تحقيق المعاملة المحايدة والمتساوية بينهم. ومن أبرز هذه المبادئ مبدأ المساواة أمام القضاء[1]، الذي يعد حجر الزاوية في أي نظام قضائي عادل.

فالمحكمة الإلكترونية توفر منصة موحدة تمكن جميع الأطراف، بغض النظر عن موقعهم الجغرافي أو ظروفهم الشخصية أو الاجتماعية، من الوصول إلى العدالة بنفس القدر من السهولة والشفافية. على عكس المحاكم التقليدية التي قد تعيق البعض بسبب بعد المسافة أو تعقيد الإجراءات أو الظروف الاقتصادية، تمنح المحكمة الإلكترونية الجميع فرصة متكافئة للتقاضي عبر وسائل التكنولوجيا الحديثة.

علاوة على ذلك، تسهم المحكمة الإلكترونية في تقليل أي تمييز محتمل قد ينشأ نتيجة اختلاف الظروف أو الاحتياجات الفردية. فالتعامل عبر المنصات الرقمية يلغي الحواجز المادية والاجتماعية التي قد تؤثر على مبدأ الحياد، مما يعزز الشعور بالإنصاف لدى جميع الأطراف. كما أن العمليات الرقمية تعتمد على أنظمة موحدة وقواعد واضحة تطبق بشكل متساوٍ، مما يضمن تحقيق العدالة بطريقة شفافة وشاملة.

بالتالي، فإن اعتماد المحكمة الإلكترونية لا يقتصر فقط على تسهيل الإجراءات، بل يتعدى ذلك ليصبح أداة أساسية في ترسيخ مبادئ العدالة والمساواة، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويضمن تقديم خدمات قضائية متميزة لجميع أفراد المجتمع[2].

المطلب الثاني- التجارب الدولية وطرق الإثبات في المحاكم الالكترونية

مقدمة:

لقد تناولنا في المطلب السابق، تعريف المحكمة الإلكترونية وخصائصها والمزايا التي تحققها هذه المحكمة؛ إلا أن تطبيق المحاكم الإلكترونية يواجه عددا من الصعوبات التي تهدد نجاحها واستدامتها.

من جهة أخرى، نجحت العديد من الدول في مواجهة هذه الصعوبات وكانت لهذه الدول تجارب ناجحة ورائده في مجال المحاكم الالكترونية ،كما يعد موضوع الإثبات في المحاكم الالكترونية أحد ابرز التحديات التي تواجه هذا النظام الجديد ،إذ يعتمد نجاح القضايا على قدرة الأطراف على تقديم الأدلة بشكل يتماشى مع المتطلبات القانونية الالكترونية.

ومن هنا، نسلط الدراسة في هذا المطلب، على أهم التجارب الدولية في مجال المحاكم الالكترونية **أولا**، ثم يليها **طرق الإثبات في المحاكم الالكترونيةثانيا**.

أولا- التجارب الدولية في مجال المحاكم الالكترونية

تُعد المحاكم الإلكترونية واحدة من أبرز التطورات التي شهدها النظام القضائي في العصر الحديث، حيث بادرت العديد من الدول إلى تبني هذا النوع من المحاكم وتوسيع نطاق تطبيقها، محققة بذلك نجاحات ملحوظة جعلتها نماذج رائدة يُحتذى بها في هذا المجال. وقد اعتمدت تلك الدول على استخدام أفضل التقنيات والبرمجيات المتطورة، وذلك بالشراكة مع القطاع الخاص، إلى جانب تحسين العمليات القضائية والاستراتيجيات الإدارية. واستندت هذه التحسينات إلى التحليل المستمر للبيانات وإدارة التغييرات المتعلقة بالنظام القضائي بمرونة ودقة.

[1] بهشام عوض ،أصول المرافعات الشرعية في نظام القضائي السعودي ،الطبعة الثانية ،جدة ،سنة 2018 ، ص35

[2].صفاء اوتاني،مرجع سابق ،ص108

إن دراسة تجارب هذه الدول تُعد خطوة هامة للاستفادة من الإنجازات التي حققتها في سبيل تسريع عملية تطوير الأنظمة القضائية في مختلف البلدان. فالتوجه نحو التحول الرقمي أصبح ضرورة ملحة لمواكبة التطورات العالمية في كافة المجالات، ومن ضمنها النظام القضائي. وفي هذا السياق، اتجهت العديد من الدول العربية أيضًا إلى رقمية مؤسساتها وهيئاتها الحكومية، بما في ذلك منظومة العدالة. وقد شهدت تلك الدول تطورًا ملحوظًا في بنيتها القضائية، حيث أصبحت المحاكم الإلكترونية علامة مميزة تُعبر عن التقدم في القضاء الرقمي.

يهدف هذا المطلب إلى تسليط الضوء على تجارب المحاكم الإلكترونية في كل من التشريعات الأجنبية والعربية، لتحليل أوجه التشابه والاختلاف، واستنباط الدروس المستفادة منها، وذلك وفق المنهجية التالية.

أ- المحاكم الإلكترونية في الدول الأجنبية

1- المحاكم الإلكترونية في الولايات المتحدة الأمريكية

تُعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي تبنت خطوات تطبيق القضاء الإلكتروني، حيث بدأت هذه المبادرات منذ عام 1995. وقد جاء هذا التطور نتيجة جهود اتحادات ومنظمات مهنية بارزة مثل جمعية المحامين الأمريكية، التي قدمت مشروعًا يُعرف باسم "القاضي الإلكتروني". كان الهدف الأساسي من هذا المشروع هو تيسير عملية التحكيم المباشر عبر الإنترنت، مما شكّل نقطة انطلاق للتحول الرقمي في النظام القضائي الأمريكي.

في سبيل تحقيق هذا التحول، قامت الجهات التشريعية في الولايات المتحدة بوضع قوانين جديدة وإدخال تعديلات على القوانين القائمة لتمكين استخدام الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية. وقد بدأ هذا التطور من خلال تحسين بيئة العمل داخل المحاكم، حيث تم تحويل نظام العمل التقليدي الذي كان يعتمد على الإيداع الورقي لملفات القضايا والدعاوى القضائية إلى نظام جديد يعتمد على الإيداع الإلكتروني للوثائق. هذا التحول لم يقتصر على أرشفة الوثائق فقط، بل امتد ليشمل كافة مراحل الإجراءات القضائية.

مع مرور الوقت، توسعت الولايات المتحدة في تطبيق نظام القضاء الإلكتروني، مما استدعى تعديل التشريعات لتواكب هذا التطور. من أبرز هذه التعديلات ما ورد في المادة (34) من قانون الإجراءات المدنية الفيدرالي الأمريكي، التي نصت على أن"يجوز تقديم معلومات مخزنة إلكترونيًا تتضمن كتابات، رسومًا بيانية، صورًا فوتوغرافية، تسجيلات صوتية، أو أي بيانات مخزنة بأي وسيلة إلكترونية، شريطة أن تكون هذه المعلومات قابلة للاستخدام كمصدر بيانات سواء بشكل مباشر أو بعد معالجتها عند الضرورة."

هذه المادة تُظهر بوضوح الاعتراف القانوني باستخدام الوسائل الإلكترونية كأدوات معتمدة لتقديم الأدلة والإجراءات القانونية. ومعذلك، ترك القانون الفيدرالي للولايات الحرية في تنظيم الإجراءات التفصيلية المتعلقة بالإعلانات القضائية، سداد الرسوم، الإيداع الإلكتروني للملفات، وتبادل المستندات الرقمية. ورغم اختلاف التفاصيل من ولاية إلى أخرى، إلا أن جميع الولايات تشترك في الاعتماد على الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية.

إن هذه الجهود ساهمت في تعزيز كفاءة النظام القضائي الأمريكي، حيث أصبح القضاء الإلكتروني أداة فعالة لتسريع عملية التقاضي، تخفيف العبء عن المحاكم التقليدية، وضمان الوصول إلى العدالة بشكل أكثر سهولة ومرونة[1].

[1] عبد الله المرزوقي ،التقاضي الالكتروني (التقاضي الذكي)والالكترونية التقاضي (القضاء الذكي)دراسة مقارنة ،مجلة الشارقة للعلوم القانونية ،مجلد18 ،العدد 244،سنة2021 ،ص251-252

2- المحاكم الالكترونية في فرنسا

بدأت فكرة التقاضي الإلكتروني في فرنسا في عام 2007، حيث شهدت تلك السنة توقيع اتفاقية هامة بين وزارة العدل والمجلس الوطني لنقابة المحامين بهدف تعزيز التواصل الإلكتروني بين المحاكم والمحامين. وقد جاءت هذه الاتفاقية كخطوة نحو إنشاء شبكة اتصال متكاملة تجمع بين الطرفين، بهدف تحسين كفاءة العمل القضائي وتيسير الإجراءات القانونية.

كجزء من هذه الجهود، تم تزويد المحاكم والمجالس القضائية الفرنسية بأجهزة المسح الضوئي ونظم الرقمنة المتطورة. ساعد ذلك في تمكين المتقاضين من الاطلاع على ملفاتهم القضائية ومتابعة سير الإجراءات بشكل مباشر عبر الإنترنت. كما أتاح النظام الجديد إرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية المرتبطة بالوثائق والإجراءات بين المتقاضين وكتابة الضبط دون الحاجة إلى التنقل إلى مقار المحاكم.

وفي إطار التوسع في استخدام التكنولوجيا، تعمل وزارة العدل الفرنسية حالياً على تطوير نظام المحاكمات عن بُعد باستخدام تقنية الصوت والصورة[1]. هذا التطور يهدف إلى تسهيل حضور الجلسات القضائية عن بعد وتقليل التكاليف الزمنية والمادية المرتبطة بالحضور الشخصي.

لم تقتصر الجهود الفرنسية على إدخال التكنولوجيا فقط، بل صاحب ذلك تعديل لبعض القوانين لتتوافق مع متطلبات العصر الرقمي. فقد شملت التعديلات قانون الإجراءات المدنية الفرنسي، حيث نصت المادة 748 على إمكانية استخدام التكنولوجيا الرقمية في الإعلانات القضائية. كما أُتيحت إمكانية تقديم المذكرات والتقارير والإنذارات عبر البريد الإلكتروني.

إضافةً إلى ذلك، طرأ تحول كبير في إجراءات الاستئناف وتقديم الطعون. إذ انتقل النظام القضائي الفرنسي من النظام التقليدي الذي يعتمد على تقديم الطلبات والمذكرات ورقياً إلى نظام رقمي متكامل يستخدم المنصات الإلكترونية المخصصة للمحاكم[2].

3- 3المحاكم الالكترونية سنغافورة

تعد سنغافورة واحدة من الدول الرائدة عالميًا في تطبيق القضاء الرقمي، حيث بدأت جهود تحديث محاكمها منذ أوائل التسعينيات. اعتمدت هذه الجهود على استغلال التكنولوجيا الحديثة لتعزيز كفاءة إدارة القضايا وتسريع العمليات القضائية. بفضل هذا النهج الاستباقي، تمكنت محاكم سنغافورة خلال عقد واحد من الزمن من التميز والارتقاء لتصبح من بين أفضل المحاكم في منطقة جنوب شرق آسيا.

في الوقت الحالي، توفر المحاكم في سنغافورة، بما في ذلك المحاكم العليا، إمكانية إجراء جلسات الاستماع عن بُعد. يتم ذلك من خلال منصات رقمية متطورة تتيح للأطراف تبادل الوثائق القضائية إلكترونيًا، مما يسهم في تقليل الحاجة إلى الحضور الشخصي وتسريع الفصل في القضايا. يندرج هذا التحول الرقمي ضمن إستراتيجية شاملة تهدف إلى تحسين الوصول إلى العدالة وضمان كفاءة العمليات القضائية.

من بين الإنجازات البارزة في هذا السياق، تفعيل نظام الهوية الإلكترونية الوطنية في سنغافورة. يتيح هذا النظام للمواطنين التنقل بسهولة بين مختلف خدمات الحوكمة الإلكترونية، بما في ذلك الخدمات المتعلقة بالقضاء. تُعد هذه الهوية الإلكترونية وسيلة آمنة وفعالة لتمكين المواطنين من تقديم الطلبات القضائية، متابعة القضايا، والاطلاع على مستجدات الدعاوى عبر الإنترنت[3].

---

[1] ماجد العدوان، التقاضي الإداري الالكتروني في نظام القانون الأردني، دراسة مقارنة ،مجلة جامعة العين للإعمال والقانون، الجزء الثالث ،العدد 1،سنة 2020، ص94

[2] أشرف محمود ،المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ،مجلة الشريعة والقانون ،الجزء الثالث ،العدد35،ص37

[3] إبراهيم خالد، التقاضي الالكتروني –الدعاوى الالكترونية وإجرائها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية، سنة 2008 ،ص191

ب – المحاكم الإلكترونية في الدول العربية

1 – المحاكم الالكترونية السعودية.

تعد المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة في مجال التحول الرقمي في القطاع القضائي، حيث قطعت خطوات كبيرة نحو تحقيق العدالة الرقمية وتوفير خدمات التقاضي عن بُعد باستخدام أحدث وسائل التقنية. ويأتي هذا التطور في إطار رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى تطوير القطاعات الحكومية وتعزيز التحول الرقمي في مختلف المجالات.

تتيح المنظومة القضائية السعودية إمكانية القيام بجميع إجراءات التقاضي إلكترونيًا، بدءًا من رفع الدعوى مرورًا بإجراءات الإعلان والتواصل مع الأطراف، وصولاً إلى إصدار الأحكام القضائية. وتُعد محكمة جدة أول محكمة في المملكة تعمل بنظام التقاضي الإلكتروني الشامل، مما يعكس التزام وزارة العدل بتطوير البنية التحتية الرقمية وتطبيق الأنظمة التي تضمن كفاءة وشفافية العملية القضائية.

وفيما يتعلق بالقضاء الإداري، فقد أطلق ديوان المظالم البوابة الإلكترونية التي تمثل نقلة نوعية في تقديم الخدمات الإلكترونية. توفر هذه البوابة العديد من الخدمات التي تهدف إلى تسهيل الإجراءات القضائية للأطراف المعنية. ومن أبرز هذه الخدمات "نافذة المعرفة"، وهي عبارة عن قاعدة بيانات شاملة تحتوي على اللوائح والأنظمة والقرارات القضائية ذات الصلة. تتيح هذه النافذة لجميع الأطراف إمكانية الوصول إلى المعلومات القانونية اللازمة أثناء الترافع الإلكتروني، مما يسهم في رفع مستوى الوعي القانوني وتعزيز الفعالية في إدارة القضايا[1] .

5– المحاكم الالكترونية الأردن

شهدت المملكة الأردنية الهاشمية تطورًا ملحوظًا في مجال استخدام التكنولوجيا الرقمية في النظام القضائي، حيث بدأت الحكومة الأردنية بتطبيق الوسائل الإلكترونية في الإجراءات القضائية المدنية اعتبارًا من عام 2018. يأتي هذا التحول الرقمي في إطار سعي الحكومة لتعزيز كفاءة النظام القضائي وتسهيل الوصول إلى العدالة، مستفيدة من التقدم التكنولوجي لتحسين خدماتها القضائية.

أصبح بإمكان الأطراف المعنيين تسجيل الدعاوى القضائية إلكترونيًا، مما يلغي الحاجة إلى الحضور الشخصي للمحاكم لتقديم الطلبات ودفع الرسوم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن إعلان الخصوم وإيداع المذكرات والمستندات عبر الوسائل الإلكترونية، ما يسهم في تسريع الإجراءات وتخفيف الأعباء على الأطراف والمحاكم. ومع ذلك، يُلزم أطراف الدعوى بتقديم النسخ الأصلية من الوثائق التي تم إيداعها إلكترونيًا في الجلسة الأولى التي تلي الإجراء الإلكتروني، وذلك لضمان صحة البيانات والمستندات المقدمة.

على المستوى التشريعي، تم إصدار نظام خاص ينظم استخدام وسائل التقنية الرقمية الحديثة في إجراءات التحقيق والمحاكمة. يهدف هذا النظام إلى تمكين المحاكم من الاستفادة من التكنولوجيا لتيسير العديد من العمليات القضائية، بما في ذلك محاكمة السجناء عن بُعد. يسمح هذا النظام بمحاكمة السجناء عبر تقنية الفيديو من مركز الإصلاح والتأهيل الذي يُحتجزون فيه، مما يقلل من التكاليف والمخاطر الأمنية المرتبطة بنقل السجناء إلى المحاكم.

كما يتيح النظام إمكانية الاستماع إلى شهادة الشهود عن بُعد باستخدام وسائل الاتصال المرئي، مما يسهل حضور الشهود من مواقعهم دون الحاجة إلى التنقل[2].

6– المحاكم الالكترونية الإمارات

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول العربية الرائدة في مجال تطوير منظومة العدالة، حيث بادرت بتبني أحدث التقنيات الرقمية في القطاع القضائي بهدف تحقيق تحول شامل نحو العدالة الرقمية. يأتي هذا التوجه ضمن الإستراتيجية العامة

---

1. أشرف محمود، مرجع سابق ،ص45
2. ماجد العدوان ،مرجع سابق ،ص43

لدولة الإمارات لعام 2020، التي تستهدف تعزيز التحول الرقمي في كافة القطاعات الحكومية، بما في ذلك قطاع القضاء. وتُعتبر المحكمة الرقمية إحدى الركائز الأساسية لهذه الإستراتيجية، حيث تسعى إلى تسهيل وتسريع الإجراءات القضائية وتعزيز الشفافية والكفاءة في المنظومة العدلية.

عملت الحكومة الإماراتية على تحديث البنية التحتية الرقمية للقضـــاء، ما أتاح للمحاكم تقديم خدمات متطورة تشـــمل رفع الدعاوى، إدارة الجلسات، إصدار الأحكام إلكترونيًا، وتوفير منصات تفاعلية للمستخدمين. يهدف هذا التطوير إلى تحسين تجربة المتقاضين، تقليل الأعباء على المحاكم، وتوفير الوقت والجهد للأطراف المعنية[1].

على المستوى التشريعي، اتخذ المشرع الإماراتي خطوات رائدة لتنظيم التقاضي الرقمي وإضفاء الشرعية على الإجراءات الإلكترونية. بدأت هذه الجهود بإصدار القانون رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات الإلكترونية ، الذي وضع الأسس القانونية للتعاملات الرقمية. تناول القانون تعريف المصطلحات الإلكترونية الحديثة مثل التوقيع الإلكتروني، الكتابة الإلكترونية، والمحررات الإلكترونية، ما ساعد على تعزيز الثقة في استخدام الوسائل الرقمية في التعاملات القانونية[2].

في عام 2017، صدر المرسوم بقانون اتحادي رقم 10، الذي عدّل بعض أحكام قانون الإجراءات المدنية الصادر بالقانون الاتحادي رقم 11 لسنة 1992. تضمنت هذه التعديلات إضافة الباب السادس، الذي يختص بتنظيم التقاضي الإلكتروني في الإجراءات المدنية. شكّلت هذه الإضافة نقلة نوعية في التشريعات القضائية الإماراتية، حيث وضعت إطارًا قانونيًا متكاملًا يتيح استخدام الوسائل الرقمية في مختلف مراحل التقاضي[3].

وفي عام 2019، أُصدر القرار الوزاري رقم 260، الذي وضع دليلًا إجرائيًا لتنظيم التقاضي باستخدام الوسائل الإلكترونية. يُعتبر هذا الدليل مرجعًا تفصيليًا للمحاكم والمحامين والمتقاضين، حيث يوضح الإجراءات والخطوات الواجب إتباعها لضمان سير عملية التقاضي الرقمي بسلاسة[4].

ثانيا– طرق الإثبات في المحاكم الالكترونية

عند الانتهاء من دراسة موضوع "أنظمة المحاكم الإلكترونية"، يمكننا تسليط الضوء على أبرز النتائج والتوصيات، التي توصلنا إليها :

أولاً: النتائج

1- أثبتت الدراسة أن استخدام التكنولوجيا في المنظومة القضائية أصبح أمراً لا يمكن التغاضي عنه أو تأجيله. فالاعتماد على الأساليب التقليدية في التقاضي لم يعد يلبي متطلبات العصر الحديث، خاصة مع التقدم التكنولوجي السريع الذي يشهده العالم. هذا التطور أصبح ضرورياً لتحديث النظام القضائي ليواكب المعايير العالمية التي تعتمد بشكل متزايد على التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في التقاضي الإلكتروني وإجراء المحاكمات عن بُعد.

2- يساهم تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني في إحداث نقلة نوعية في العمل القضائي، حيث يوفر مزايا كبيرة لأطراف المنظومة القضائية، بما في ذلك القضاة، والمحامين، والمتقاضين. من أبرز هذه المزايا الانتقال من الأساليب التقليدية، التي تتميز غالباً بالتعقيد والبطء، إلى نظام إلكتروني يتسم بالمرونة والسرعة. كما يسهم هذا النظام في تبسيط الإجراءات القضائية، وتقليل الوقت اللازم للفصل في القضايا، مما يؤدي إلى تحقيق عدالة أكثر فاعلية وكفاءة.

3- تقوم فكرة المحاكم الإلكترونية على إنشاء شبكة إلكترونية موحدة تربط جميع المحاكم القضائية. هذا الربط يعزز من تكامل العمل القضائي ويسهل التواصل بين الجهات المختلفة داخل النظام القضائي، مما يساهم في تحسين التنسيق والشفافية.

1. أشرف محمود ،مرجع سابق ،ص75
2. القانون الإماراتي رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات الإلكترونية
3. المرسوم الاتحادي الإماراتي رقم 10لسنة 2017 .
4. القرار الوزاري الإماراتي رقم 260 لسنة 2019.

4- تتميز المحاكم الإلكترونية بالعديد من الخصائص التي تجعلها تتفوق على النظام التقليدي. من أبرز هذه الخصائص الاعتماد الكامل على الوثائق الإلكترونية بدلاً من الوثائق الورقية التقليدية. هذا التحول يساهم في تسريع وتيرة العمل، وتقليل الأخطاء الناتجة عن التعامل اليدوي، وتقليل التكاليف المتعلقة بتخزين ونقل الوثائق.

ثانيا: التوصيات

1- يتطلب الأمر العمل على سن تشريعات جديدة تتوافق مع التطورات الحديثة في مجال التقاضي الإلكتروني، أو إدخال تعديلات على التشريعات الحالية بما يضمن تعزيز فاعلية التقاضي ويواكب التحول الرقمي. ينبغي أن تشمل هذه التشريعات توفير ضمانات قانونية كافية للحفاظ على الحقوق، وحماية البيانات الشخصية، وتأمين معاملات التقاضي الإلكتروني.

2- من الضروري تحسين البنية التحتية للمحاكم لتواكب التطورات التقنية، عبر تجهيزها بأحدث الوسائل التقنية والفنية. يشمل ذلك إنشاء منصات إلكترونية متطورة للتقاضي، وتوفير أنظمة إدارة القضايا الرقمية، وإعداد قاعات محاكمة مجهزة بالتقنيات الحديثة مثل شاشات العرض وأنظمة الربط الإلكتروني الآمنة.

3- ضرورة تدريب القضاة والموظفين العاملين في المنظومة القضائية على استخدام الأنظمة الالكترونية الحديثة لضمان كافات العمليات القضائية الرقابية . قيام النقابات المحاميين بتنظيم دورات تدريبية للمحامين لتعريف بالإجراءات التقاضي الالكتروني وكيفية التعاون مع الأنظمة التقنية ،وإعداد دليل إرشادي للمتقاضين يشرح خطوات وإجراءات التقاضي الإلكتروني، بما يضمن سهولة استفادة المواطنين من الخدمات الرقمية المقدمة من المحاكم.

4- تطوير بطاقة رقمية لكل مواطن، يتم ربطها بالرقم الوطني، وتتضمن عنوانًا إلكترونيًا رسميًا.(Email) تستخدم هذه البطاقة كوسيلة رقمية معتمدة للمراسلات الرسمية، مثل الإعلانات القضائية والإخطارات الحكومية. يساهم هذا النظام في تقليل مشكلات الإعلانات القضائية التقليدية، وضمان سرعة وفعالية إيصال الإخطارات للمواطنين.

5- دراسة تجارب الدول التي سبقت في تطبيق نظام المحاكم الإلكترونية، وتحليل إيجابيات وسلبيات هذه الأنظمة. تطبيق التجارب الناجحة بشكل تدريجي ومدروس، بما يتناسب مع الخصائص القانونية والاجتماعية المحلية.كذلك ضمان توفير عوامل الأمان الفنية والقانونية لتجنب أي ثغرات قد تنشأ عن تطبيق النظام الجديد.

6- تطوير أنظمة حماية قوية لضمان سرية المعلومات والبيانات الشخصية،وتحديث القوانين المتعلقة بالجرائم الإلكترونية لمواكبة التحول الرقمي في الإجراءات القضائية.التأكد من وجود آليات مراقبة ومراجعة مستمرة لتطوير النظام ومعالجة أوجه القصور.

قائمة المراجع:

أولا . الكتب

- إبراهيم خالد، التقاضي الالكتروني –الدعاوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم ، دار الفكر الجامعي ،الإسكندرية،سنة 2008 ،ص191
- جابر فهمي عمران ، لوجستيات الفضاء، دار الجامعة الجديدة ،سنة 2014 ، ص 104.
- خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني، الدعوة الالكترونية وإجراءاتها إمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص13.
- طلعت دويدار ،الوسيط في شرح نظام المرافعات الشرعية ،الطبعة الثانية ،دار حافظ ،جدة،سنة 2015 ،ص 27.
- عبد الوافي أيكد،المحكمة الرقمية والنظم المعلوماتية لوزارة العدل،المكتب المحلي بمراكش ،بدون سنة نشر ،ص3
- محمد رضوان هلال ،المحكمة الرقمية ، الدار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع ،2007،ص5.

📖 هدى مجدي ،النظام القضائي وقواعد المرافعات المدنية والتجارية ،الطبعة الأولى ،مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع ،القاهرة ،سنة 2018،ص31.

📖 هشام عوض ،أصول المرافعات الشرعية في نظام القضائي السعودي ،الطبعة الثانية ،جدة ،سنة 2018 ، ص35

ثانيا . النصوص القانونية

📖 القانون الإماراتي رقم 1 لسنة 2006 بشأن المعاملات الإلكترونية

📖 القانون الليبي رقم 6 لسنة 2022 التوقيع الالكتروني بأنه "وسيط إلكتروني ملموس يستعمل في عمليات السحب أو الإيداع أو الدفع الإلكتروني باستخدام الشبكة المعلوماتية أو وسائل تقنية المعلومات".

📖 القرار الوزاري الإماراتي رقم 260 لسنة 2019.

📖 المرسوم الاتحادي الإماراتي رقم 10لسنة 2017 .

ثالثا . المجلات والمقالات

📖 أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد ،مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون،جامعة الكوفة،العدد7،العدد2014،21،ص103.

📖 أشرف محمود ،المحاكم الالكترونية في ضوء الواقع الإجرائي المعاصر ،مجلة الشريعة والقانون ،الجزء الثالث ،العدد35،ص37.

📖 صفاء اوتاني ،المحكمة الالكترونية ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 28 ،العدد 1 ,الكوفة ،العراق ، سنة 2020 ،ص180.

📖 صفاء أوتاني، المحكمة الإلكترونية المفهوم والتطبيق،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ،سوريا،العدد1،المجلد ،2012،28 ،ص165.

📖 عبد الله المرزوقي ،التقاضي الالكتروني (التقاضي الذكي) والالكترونية التقاضي (القضاء الذكي)دراسة مقارنة ،مجلة الشارقة للعلوم القانونية ،مجلد18 ،العدد 244،سنة2021 ،ص251-252.

📖 عصماني ليلى ،نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية، مجلة المفكر ،جامعة وهران،الجزائر، المجلد 11،العدد1،سنة 2016،ص216

📖 عمر لطفي كريم العبيدي ،التقاضي الالكتروني والية تطبيق ،بحث منشور على مجلة جامعة تكريت سنة المجلد العدد 3 لسنة 2017.

📖 عمر لطيف كريم ألعبيدي ، التقاضي الإلكتروني والية التطبيق ،دراسة مقارنة، مجلة جامعة تكريت للحقوق، العراق، السنة 1،العدد2،الجزء2017،1،ص215.

📖 ماجد العدوان،التقاضي الإداري الالكتروني في نظام القانون الأردني،دراسة مقارنة ،مجلة جامعة العين للإعمال والقانون، الجزء الثالث ،العدد 1،سنة 2020،ص94.

📖 نصيف جاسم محمد الكر عاوي ؛هادي حسين عبد علي الكعبي ،مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته ،مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون ،جامعة بابل ،العراق،السنة الثامنة ،العدد الأول ،سنة 2016،ص287.

المواقع الالكترونية

📖 الدفع الالكتروني هو نظام متكامل توفره المؤسسات المالية والمصرفية بهدف جعل عملية الدفع الالكتروني سهله وأمنه . لمزيد من التفصيل راجع :- https:llsecurionpay.com\blog\how-to-define-e-payments\.1-12-2024.

📖 نهى الجلا،المحكمة الالكترونية، المجلة المعلوماتية ، سوريا، السنة الخامسة، العدد 47، كانون الأول ، 2010 ص50.

📖 نواف صـالح الزهراني، المحكمة الالكترونية في عصـر تكنولوجيا المعلومات، بحث منشور عبر شبكة الانترنت http://alriyadh.com/380971. 12-12-2020